

متنفذون يحاولون الترويج لعقاراتهم على حساب المواطن

كتب إبراهيم العنقبلي:

تحتذر «الشاهد» من قيام العديد من المتنفذين في قطاع العقار بالترويج بان أسعار الأراضي السكنية سترتفع والايجازات في طريقها للارتفاع مرة أخرى مبررين هذا بتأخر توزيع الوحدات السكنية على المواطنين وان صندوق الرعاية السكنية يخلو من وحدات ومخططات أو مشاريع مستقبلية متوهمين ان كل هذه الضجة الاعلامية سوف تؤثر على مسار السوق وتحدد اتجاهاته ولأنهم واهمن بأن السوق يتحدد بأمرهم وليس بالعرض والطلب

مشككين في قدرة صندوق الرعاية السكنية علما بأن الصندوق لديه خطط طويلة الأمد للقضاء على قوائم الانتظار وفي ظل وجود وزراء متحمسين لحل القضية وتوجه الدولة بقياداتها لحل مشاكل المواطنين فلكلهم لا يغير من الامر شيئاً سوى ان تجنوا اموالا وتحققوا ارباحا وهمية كما تعودتم في الماضي القريب مع زيادة أسعار الكهرباء والماء في الكويت مطلع أغسطس المقبل، يبدأ ملاك العقارات الاستثمارية التي يقطعنها الوافدون بتغيير عقود الإيجار، حسب التسعيرة الجديدة، والتي من المرتقب ان ترتفع بنسبة 12.5%.

حسب دراسة لاتحاد العقاريين، وتظهر الدراسة ان إيجارات الشقق السكنية المكونة من غرفة وصالة ستزيد إلى 900 دولار شهريا هذا العام، فيما ستزيد الشقق المكونة من غرفتين وصالة من 1300 دولار شهريا إلى 1465 دولارا بعد إضافة الزيادة المقررة في أسعار الكهرباء والماء. وفي نفس الاتجاه، التعرفة الخاصة إن السوق العقاري بالكويت مازال يعاني من زيادة العرض وقلة الطلب، ما تسبب في ركود واسع للعقارات منذ نهاية العام الماضي، وبالتالي دفع ملاك العقارات إلى عمل عروض وتخفيضات للمرة الأولى بهدف جذب المستاجرين،

أهنت وزارة التخطيط العراقية تقريرها حول حجم التكلفة الإجمالية الناجمة عن الحرب ضد «داعش» الإراهبي، وقدرت بنحو 90 مليار دولار. في وقت تراهن الحكومة على مؤتمر المانحين المزمع عقده في الكويت بعد أيام. وقال وكيل الوزارة مهدي العلقاق في بيان، إن «الدراسات الميدانية التي أنجزتها الوزارة بالتعاون مع عدد من الجهات المساندة، قدرت الخسائر التي تكبدها العراق نتيجة الحرب ضد «داعش» بين 80 مليار دولار إلى 90 مليارا»، موضحا أن «47 مليار دولار من الأضرار مرتبط بالبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، فيما تتعلق بقية المبالغ بقطاعات أخرى أبرزها السكن».

وأعلنت النائب عن محافظة نينوى نورة الجباري في تصريح إلى «الحياة»، أن «أكثر من 250 منظمة وشركة عربية وأجنبية وممثلين عن أكثر من 65 دولة، يشاركون في مؤتمر إعادة أعمار العراق المزمع عقده في الكويت من «فبراير» الحالي حتى 14 منه».

وعتبرت أن «المؤتمر هو المخرج الوحيد للعراق من أزمة تأمين تكاليف إعادة الأعمار الكبيرة»، مشيرة إلى أن «اللقاءات التي عقدها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في دافوس أخيرا لدعوة الشركات العالمية والدول إلى المساهمة في إعمار العراق، كانت إيجابية».

وشدد العلقاق على أن العراق «يبني اليوم أمالاً كبيرة للحصول على دعم مالي عبر هذا المؤتمر»، لافتاً إلى أن «تقرير الوزارة سيرعرض أمام المانحين في شكل مفصل وعبر تقارير ميدانية وضعت بالتنسيق مع البنك الدولي».

وذكر أن «التقارير ستشخص الأضرار لكل منطقة وقطاع على حدة، بما فيها النفط والكهرباء

محكمة أميركية تلغي حكماً بشأن البنك العربي

ألغت محكمة استئناف أميركية، قراراً أصدرته هيئة محلفين في سبتمبر 2014 بأن البنك العربي ومقره الأردن مسؤول عن تسهيل هجمات نفذها مسلحون على صلة بحركة حماس من خلال تحويلات مالية.

وذكرت المحكمة ومقرها مانهاتن أن قرارها

يطلق تنفيذ اتفاق تسوية توصل إليه البنك مع أصحاب الدعاوى، وهو اتفاق كان من المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ، إذا اعتبر القرار الصادر عن هيئة المحلفين في بروكلين لاغياً.

وحذر مسؤولون أميركيون كبار في وزارة الخزانة الأميركية من تداعيات ما وصفوه بـ

90 مليار دولار تكلفة الحرب على «داعش»

والتربية والزراعة والسكن». مؤكداً أن «محافظة نينوى هي الأكثر تضرراً بين كل المحافظات وفي كل القطاعات». وقال: «حاول العراق التخفيف من وطأة الأضرار. وأطلق عمليات سريعة لإعادة الاستقرار في عدد من المدن عبر مشاريع أنية صغيرة لتأهيلها بهدف استقبال النازحين، في مقدمها إزالة الأنغام وتشغيل محطات صغيرة للماء والكهرباء وفتح المدارس غير المتضررة وإعادة تأهيل المستشفيات».

ولفت إلى أن «صندوق إعمار المناطق المحررة تلقى دعماً مالياً من دول كثيرة، يتراوح بين 500 مليون دولار إلى 600 مليون لتنفيذ مشاريع إعادة الاستقرار. إضافة إلى ما رصد من أموال من الموازنة العامة».

وأوضح العلقاق أن «الفرق بين عمليات إعادة الاستقرار السريعة المنفذة حالياً، وإعادة الأعمار التي ستعرض في مؤتمر الكويت، هو أن الأولى تنفذ بتمويل قليل وعبر مشاريع صغيرة هدفها تأمين المستوى الأدنى لعودة النازحين، فيما تعتمد الثانية على بناء المشاريع الكبيرة بتمويل كبير مثل مشاريع بناء محطات الكهرباء الكبيرة والمجاري وغيرها». وأكد أن «المشاريع ساهمت بالفعل في تقليص عدد النازحين في البلد خلال المراحل الأولى من الحرب ضد «داعش» إلى نحو النصف مع انتهاء الحرب».

وكشف أن «عدد النازحين العائدين مع نهاية العام الماضي بلغ مليونين و800 ألف، فيما لا يزال مليونان و900 ألف في مخيمات النزوح حتى الآن».

ولم يغفل أن «المساعدات الإنسانية التي تلقاها العراق من الكويت حالياً، فاقت ما قدمته الدول العربية مجتمعة، ما يشعرا بالامتنان الكبير لها».

عن طريق إصلاح نظام الدعم

الجزائر تتطلع للتخلص من عجز الموازنة خلال السنوات المقبلة

قال وزير المالية الجزائري عبد الرحمن راوية إن حكومة بلاده تتطلع لإجراء إصلاحات في نظام الدعم مع سعيها للتخلص من عجز الموازنة خلال ثلاث إلى أربع سنوات.

وأبلغ راوية الصحفيين على هامش اجتماع لوزراء المالية العرب ومسؤولين من صندوق النقد الدولي لمناقشة الإصلاحات المالية في مسقط رأسه في الجزائر، في 11 فبراير 2019، ودعم

سلع أخرى في عام 2020. وامتنع عن تحديد أوجه الدعم التي قد تخضع للخفض في عام 2020 مكتفياً بالقول بأن نظام الدعم الحالي أبقى أسعار عدد كبير من السلع والخدمات منخفضة بداية من الكهرباء ومرورا بالخبز وزيت الطهي.

وأكد راوية أن خفض الدعم سيتم في سياق إصلاحات تهدف إلى جعل النظام أكثر كفاءة وأن يعطي المزيد من الدعم لأصحاب الدخل المنخفض من الجزائريين.

وتعتمد الجزائر بشدة على إيرادات النفط والغاز وتلقت أوضاعها المالية دعماً من تعافي أسعار النفط العالمية في الأشهر الماضية بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الجزائر سجلت عجزاً مالياً بلغ 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي مقارنة مع 13.5 بالمائة في عام 2016.

وقال راوية إن الحكومة لا تتوقع الحاجة لاقتراض أموال هذا العام على الرغم من أنه لا يمكن استبعاد الاقتراض العام المقبل.



• عبد الرحمن راوية

فيتنام حققت أعلى الثروات خلال العقد الماضي بنسبة 210 ٪

215 تريليون دولار إجمالي الثروات الخاصة في العالم

• 2252 شخصاً تتعدى ثروتهم المليار دولار حول العالم

• فنزويلا خسرت 48 ٪ من ثروتها على مدى العقد الماضي

خلال العقد الماضي وتصدرت فيتنام قائمة الدول التي حققت أعلى الثروات خلال العقد الماضي من 2007 إلى 2017، إذ شهدت زيادة في ثروتها بنسبة 210٪، وفقاً لتقرير نشره «فيجوال كابيتاليسيت».

ومن المتوقع أن تشهد فيتنام زيادة في ثروتها بنسبة 200٪ خلال العشر سنوات المقبلة. ويعود ذلك إلى النمو الكبير في قطاعات مثل الرعاية الصحية والصناعات التحويلية والخدمات المالية.

وفي المركز الثاني جاءت الصين، التي لا تزال تشهد نمواً في حجم ثروتها رغم هجرة الآلاف من مواطنيها الأثرياء إلى دول مثل كندا وأستراليا.

ورغم صغر حجم دولة موريشيوس،

تقدر الثروات الخاصة في العالم الآن بـ 215 تريليون دولار، بما يمثل زيادة قدرها 162٪ خلال عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث التقارير لشركة أبحاث السوق «نيو وورلد ويلث».

ويشمل هذا الرقم الثروات المملوكة للسكان، بالإضافة إلى 15.2 مليون شخص ممن تتجاوز ثروتهم المليون دولار، و584 ألف شخص ممن تتعدى ثروتهم الـ 10 ملايين دولار، إضافة إلى 2252 مليارديراً ممن تتعدى ثروتهم المليار دولار. وهناك عدة عوامل تؤثر على الثروة العالمية وتؤدي إلى تحولها من بينها أداء الأسواق والاتجاهات الديموغرافية وتغيير أثرياء العالم لأماكن عيشهم.

وهناك أكثر 10 دول زادت ثروتها

الإمارات: لن تتم زيادة

«القيمة المضافة» قبل 5 سنوات

ذكر وزير المالية الإماراتي، ونائب حاكم دبي حمدان بن راشد آل مكتوم، أنه لن تتم مناقشة زيادة ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الحالية.

وقال إن مرحلة تطبيق ضريبة القيمة المضافة لا تزال في بدايتها، ولا ينظر على المدى القريب أو المتوسط في مناقشة زيادة قيمتها، قبل أن تكتمل التجربة بشكل كلي.

وأضاف الوزير، أنه لن تكون أي زيادة في ضريبة القيمة المضافة قبل أن تمر فترة لا تقل عن 5 سنوات على التطبيق، وذلك بهدف تقييم تأثيرات التجربة.

وكانت الإمارات قد طبقت ضريبة القيمة المضافة فعلياً في 1 يناير 2018، من خلال فرض نسبة 5% على توريد جميع السلع والخدمات.

مصر تبحث مع اليابان تعزيز

التعاون في مجال البترول

بحث وزير البترول والثروة المعدنية بصير المهندس طارق الملا مع نائب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني ماساكي أوجوشي سبل تعزيز التعاون بين البلدين في صناعة البترول والمشروعات الجديدة المخطط إقامتها في صناعة التكرير والبتروكيماويات. وأكد طارق الملا في بيان صادر، أمس على أهمية تعزيز التواصل والاستفادة من الخبرات اليابانية خاصة في مجال التكنولوجيا وإقامة المشروعات البترولية المتطورة، خلال الفترة المقبلة.

وأضاف البيان أن زيارة الوفد الياباني لمصر، تأتي ضمن سلسلة من الاجتماعات المقرر عقدها بين الجانبين بناء على طلب الدولة الأسبانية، إثر انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لرئاسة الاتحاد الأفريقي خلال الدورة الحادية والثلاثين.

ونوه قابيل إلى أن الاجتماع استعرض مشروع مجمع التكرير والبتروكيماويات المقرر إقامته بالمنطقة الاقتصادية لمحور

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195٪ على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا أنه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا. وحققت الدولتان نمواً في الثروة بلغ 90٪ و83٪ على التوالي.

وبخصوص الدول التي فقدت ثروتها خلال العقد الماضي فقد أثرت الأزمة الاقتصادية في فنزويلا على ثروتها بدرجة كبيرة، فبعد أن كانت أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، وخسرت فنزويلا 48٪ من ثروتها على مدى العقد الماضي، وأصبحت في المركز الأول في هذه القائمة.

ومعظم البلدان التي انخفضت ثروتها خلال العقد الماضي هي

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195٪ على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا أنه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا.

وحققت الدولتان نمواً في الثروة بلغ 90٪ و83٪ على التوالي. وبخصوص الدول التي فقدت ثروتها خلال العقد الماضي فقد أثرت الأزمة الاقتصادية في فنزويلا على ثروتها بدرجة كبيرة، فبعد أن كانت أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، وخسرت فنزويلا 48٪ من ثروتها على مدى العقد الماضي، وأصبحت في المركز الأول في هذه القائمة.

ومعظم البلدان التي انخفضت ثروتها خلال العقد الماضي هي

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195٪ على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا أنه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا.

وحققت الدولتان نمواً في الثروة بلغ 90٪ و83٪ على التوالي. وبخصوص الدول التي فقدت ثروتها خلال العقد الماضي فقد أثرت الأزمة الاقتصادية في فنزويلا على ثروتها بدرجة كبيرة، فبعد أن كانت أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، وخسرت فنزويلا 48٪ من ثروتها على مدى العقد الماضي، وأصبحت في المركز الأول في هذه القائمة.

ومعظم البلدان التي انخفضت ثروتها خلال العقد الماضي هي

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195٪ على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا أنه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا.

وحققت الدولتان نمواً في الثروة بلغ 90٪ و83٪ على التوالي. وبخصوص الدول التي فقدت ثروتها خلال العقد الماضي فقد أثرت الأزمة الاقتصادية في فنزويلا على ثروتها بدرجة كبيرة، فبعد أن كانت أغنى دولة في أمريكا الجنوبية، وخسرت فنزويلا 48٪ من ثروتها على مدى العقد الماضي، وأصبحت في المركز الأول في هذه القائمة.

ومعظم البلدان التي انخفضت ثروتها خلال العقد الماضي هي

إلا أنها تمكنت من تحقيق زيادة في ثروتها بنسبة 195٪ على مدار العقد الماضي حيث يعود ذلك إلى سياساتها الضريبية الجديدة وشواطئها الجميلة. إلا أنه غابت عن هذه القائمة دولتان من الاقتصادات المتقدمة هما نيوزيلندا وأستراليا.

قانون «جريشام» ... كيف تطرد العملة السيئة نظيرتها الجيدة من السوق؟

على هذه الحالة؟ هل المعلومات السيئة تطرد المعلومات الجيدة؟ إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية التعليم فالإجابة الأولية ستكون بلا شك «نعم»، حيث اكتشف أخصائيو التوعية في الولايات المتحدة أن الطلاب يعتمدون على الإنترنت بشكل كبير كمصدر لمعلوماتهم، وأن ما يستخرجونه من معلومات يغلب عليه السبى أكثر من الجيد.

وتعتقد «تارار برايازون» أستاذة الإعلام في جمعة «برايتون» أن الإنترنت، يساهم في «تسطيح خبرة» المستخدمين، وذلك لأن كل المعلومات الموجودة على الإنترنت تتمتع بنفس القدر من المصداقية بالنسبة لهم، ويعتقدون دائماً أن النتيجة الأولى في محرك البحث هي الأكثر موثوقية.

ورغم انحسار تطبيقاته في النظام النقدي، لا يزال قانون «جريشام»، حياً في اقتصاد المعلومات، كما أشار «روبرت ماندل، الفائز بجائز نوبل بالعلوم الاقتصادية لعام 1999، «القوة المحفزة التي يقوم عليها قانون جريشام في الاقتصاد، نحن ما زلنا نحاول تسوية ديوننا ومعاملاتنا بأرخص وسيلة دفع».

أن قانون «جريشام» تقل أهميته في إطار نظام النقود الورقية، لأنها على عكس النقود المعدنية، لا يمكن إذابتها وتصديرها للخارج أو بيعها قانون «جريشام» بشكل ما في ظل النظم النقدية الحديثة.

وفي مجتمعنا الحالي، المعلومات هي العملة التي نتداولها بشكل يومي، وشبكة الإنترنت هي السوق الحالية للتبادل، وإذا حاولنا هنا تطبيق قانون «جريشام»، سيتوجب علينا إجابة السؤال التالي: هل المعلومات السيئة تطرد المعلومات الجيدة؟ وفي مؤتمر عقد في البيت الأبيض عام 1979 حول علم المكتبات والمعلومات، أشار المؤرخ الأمريكي «دانيل جاي بورستين» إلى الآثار المترتبة على تكنولوجيا القرن العشرين (الإذاعة والتلفزيون) التي تنتج المعلومات بكثرة وبشكل سريع. وعلق «بورستين» على هذه التكنولوجيا الناشئة قائلاً «في إصدارنا الساخر في القرن العشرين من قانون جريشام، تميل المعلومات السريعة إلى دفع المعرفة خارج دائرة اهتمام الجمهور».

لكن هل فعلاً قانون جريشام ينطبق

ما سيحدث، هو أن هذه السياسة ستؤدي إلى خروج الذهب بشكل تدريجي من دائرة التداول، وذلك لأنه سيتم اكتشافه أو تصديره إلى الخارج من قبل مواطني البلاد، الذين سيحاولون الاستفادة من الفارق السعري، بينما ستغرق الفضة النظام النقدي، وذلك لأن المضاربين الأجانب والمواطنين على حد سواء يستفيدون من المبالغة في قيمتها.

وفي هذا المجال السبيل، كانت قيمة الفضة مبالغاً فيها، بينما كان الذهب مقيماً بأقل من قيمته، وبالتالي، يمكن الإشارة إلى الفضة على أنها «المال الرديء» والذهب هو «المال الجيد».

وهذا النظام النقدي لن يستعيد توازنه إلا إذا تم رفع سعر الذهب في السوق المحلي ليمثل السعر العالمي البالغ 15.12 غرام فضة مقابل كل غرام من الذهب. وهناك نقطة مهمة أخرى، وهي أن المبالغة في سعر الفضة تسببت في تحويل النظام النقدي في البلاد - الذي من المفترض أنه ثنائي العملة - إلى نظام يعتمد «معياري الفضة» بحكم الأمر الواقع.

وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى، وهي

«الذهب والفضة». ولتوضيح طبيعة ما حدث ستضرب المثال التالي. لكن قبل البدء، ومن أجل بناء نموذج بسيط، سنفترض الافتراضات التالية: أولاً، نسبة السعر العالمي للفضة مقابل الذهب يساوي 15.2 إلى 1، أي أن 15.12 غراماً من الفضة يمكنها شراء واحد جرام من الذهب «والعكس بالعكس».

النظام النقدي في البلد الذي سنقوم بتخليه، هو نظام ثنائي المعدن يمكن خلاله تداول الذهب والفضة على حد سواء، كما يتم اعتماد نظام العملة «الحر» بمعنى أنه بإمكان الجمهور جلب الذهب والفضة إلى صلحة سل العملة من أجل سكبها لتصبح نقوداً.

هذا البلد يعينه لا يمتلك تأثيراً كبيراً على السعر العالمي للذهب أو الفضة، وبالتالي لا يؤثر على النسبة بين سعريهما. ولكن إذا قررت حكومة هذا البلد تثبيت سعر الفضة إلى الذهب عند 15 إلى 1، وبالتالي أصبح السعر العالمي للذهب أعلى

بالنسبة للجمهور، مقارنة مع السعر الذي تعرضه صلحة سك العملة. وبالعكس، أصبح سعر الفضة المحلي أعلى مقارنة مع سعرها العالمي.

لاغارد: الإنفاق في الدول العربية يفوق مستوى الاقتصادات الصاعدة

وأشارت «لاجارد»، إلى أن سياسة الإنفاق على وجه التحديد تساهم بدور حيوي في دعم وتعزيز النمو المستدام والاقتصادي الذي تشهده المنطقة العربية.

وأوضحت، أن الاستثمارات العامة من أولويات النمو المستدام والاقتصادي، منوهة إلى أن هناك مجالات أخرى تشكل أولوية أيضاً، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يكون فيها الإنفاق منخفضاً. في الوقت الذي ترتفع فاتورة الإنفاق في مجالات أخرى كدعم الطاقة وأجور القطاع العام.

وكانت «لاغارد»، قد أكدت أن سياسة دعم الطاقة بالدول العربية في ظل التكلفة المرتفعة، والتي تصل المتوسط 4.5% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط، و نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط، رغم

أكدت مديرة صندوق النقد الدولي «كرستين لاغارد» أن مستوى الإنفاق في بعض الدول العربية يفوق بكثير المتوسط المسجل في اقتصاديات الدول الصاعدة.

وذكرت لاغارد، في اللمنتدي المالي العربي الثالث، أن مستوى الإنفاق في الدول العربية يبلغ أعلى بكثير من المتوسط السائد في الاقتصادات الصاعدة، ويقرب من 55% من إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان المنطقة، وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأكدت لاغارد أنه في حال لم تكن سياسة المالية العامة على مسار مستدام، فيصبح تصاعد الديونية عبئاً على كاهل الشباب، ولن يتاح حين كاف لتمويل الإنفاق اللازم للنمو الاحتوائي.